مؤكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حين تعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل قوله فهي اخص من الامثلة تفريع على ما فيهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه تحقق التباين الكلي في القصد وايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر تحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله فذكر لكنه اصطلاح لان يذكر له فح يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة وبقي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهومي المثال والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو ممنوع وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلهما في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتهما الا يرى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زايد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر قوله من الالو وهو التقصير يجوز ان يكون لم آل في كلام المصنف على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منها عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول ويكون متعلقا بالاول بحذف الجار اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طاب زيد نفسا طاب الفرح عمروا او يشتمل بالنحو فيه قوله تعم وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم اقصر انما يلاقي في الاشتقاق للتقصير الذي بمعناه الالو لا لنفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا اي لم اترك جهدا او نقل عن ابي البقاء انه الالو من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على

الخبرية

الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فكانه رجح المجاز المشهور قوله وحذف ههنا المفعول الاول وهو انا كاف الخطاب او لا امنعك او الامر العام اي لا امنع احدا مثلا قوله في تحقيقه اي المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل قوله اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اي هذه اضافة المصدر الى آخره او اضاف التركيب اليه ما ذكر اضافة المصدر أه او اراد المصنف تركيب السكاكي لح مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعني ذنبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا للتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته ولكن المراد بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولين لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى قوله ولو لم يؤول الفعل المنفي الى قوله بل الامر خرج قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به في شرحه للمفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يؤول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يؤول أه خفي اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغيره ذلك من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما في لم اشبه اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يؤول الفعل المنفي ههنا بالمثبت كما تركت او نفيت او ما يؤدي مؤداهما كان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فيتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون صالحا لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان تحرير حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)